S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/330
15 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بالفقرتين ١٢ و ١٣ من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن الموجز التنفيذي لتقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ١٢ من القرار المذكور ليحدد، بالتشاور مع حكومة العراق، فيما إذا كان العراق قادرا على تصدير النفط أو المنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير المبلغ الإجمالي المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار على ألا يتجاوز مبلغا إجماليا قدره ٥,٢٥٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر المرفق). وقد قام فريق الخبراء بزيارة العراق في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ وكان يرافقه مشرفان على النفط تابعان للأمم المتحدة. وتجري إتاحة التقرير الكامل لفريق الخبراء إلى أعضاء المجلس.

بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)، أبلغتني حكومة العراق أنها لا تعترض على زيادة العائدات من مبيعات نفطها. ولكن الحكومة أكدت أنه نظرا للوضع التقني المتزعزع حاليا للهيكل الأساسي لإنتاج نفطها وتصنيعه ونقله، ونظرا للهبوط الحاد في مستوى أسعار النفط حاليا، فليس من الممكن على الإطلاق ضمان أن تكون لدى العراق القدرة على تحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج لتأمين الحد الأقصى من المبلغ المشار إليه في القرار.

واستنادا إلى ما ذكرته الحكومة، وعلى افتراض تلبية الاحتياجات من قطع الغيار ومعدات التصليح علـــى وجه الاستعجال، فإن المبلغ الجديد لن يتجاوز ٤ بلايين دولار كما أنه من المرجح جدا أن يتراوح ما بين ٣,٥ بلايين دولار و ٤ بلايين دولار. وتجدر الإشارة إلى أن سعر البرميل كان ١٨ دولارا عندما نفذت مذكرة التفاهم لأول مرة، بالمقارنة مع سعر برميل النفط الخام العراقي الذي يبلغ حاليا ١٠,٥٠ دولارات.

وفي الفقرة ١٣ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا إذا تعذر على العراق تصدير النفط أو المنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير المبلغ الإجمالي (٥,٢٥٦ بلايين دولار)، وأن يقدم، بعد التشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والسلطات العراقية، توصيات بشأن إنفاق المبلغ المتوقع توافره، على نحو يتمشى مع خطة التوزيع المشار إليها في الفقرة ٥ من القرار.

على أن فريق الخبراء أقل تفاؤلا من حكومة العراق بشأن قدرتها على تحقيـــق الهدف المتمثل بـ ٤ بلايين دولار خلال الفترة المتوخاة. وقد تولد انطباع لدى الفريق بأن صناعة النفط العراقيـــة في حالة

9810487

يرثى لها، وبأن إنتاجية حقول النفط المطورة قد تدنت خلال العقدين الماضيين إلى حد خطير، وبعضها لا يمكن إصلاحه. ويرى الفريق أن مرافق تصنيع النفط ومعالجته، ومصافي تكرير النفط وخزنه في البلد، قد أصيبت بأضرار جسيمة وحالتها تتردى باستمرار، وأن هذا التردي، ولا سيما في حقول النفط، سوف يتسارع إلى أن تتخذ إجراءات فعالة لاحتواء المشاكل وتخفيف حدتها. وتساور فريق الخبراء شكوك قوية في إمكانية بلوغ رقم الإنتاج المقدر بـ ٣ ملايين برميل يوميا، بناء على توقعات الحكومة، خلال الفترة المتوخاة. وذكر الفريق أيضا أن زيادة الإنتاج زيادة حادة دون أن يرافقها إنفاق على شراء قطع غيار ومعدات سيلحق أضرارا جسيمة بالصخور الحاوية للنفط وبشبكات الأنابيب، وسيكون مخالفا للمبادئ المرعية بشأن "حسن رعاية حقول النفط".

واستنادا إلى فريق الخبراء، فإذا ظل متوسط سعر برميل النفط الخام العراقي ١٠,٥٠ دولارات على حاله دون تغيير، لن يتسنى تحقيق عائدات إلا بمبلغ ٣ بلايين دولار فقط، بناء على قدرة التصدير الحالية البالغة ١,٦ مليون برميل يوميا، خلال فترة الـ ١٨٠ يوما، التي تبدأ من حزيران/يونيه ١٩٩٨، بشرط أن تطلب قطع الغيار اللازمة فورا. ويستطيع العراق خلال فترة ١٨٠ يوما تبدأ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أن يصدر ١,٧ مليون برميل في اليوم، تدر عليه مبلغا قدره ٣,٩ بلايين دولار بناء على أساس سعر ١٢,٥٠ دولارا للبرميل الواحد.

وأشار أيضا المشرفان على النفط التابعان للأمم المتحدة اللذان رافقا فريق الخبراء إلى أن صناعة النفط العراقية في حاجة ماسة إلى قطع غيار من أجل الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨). وهما يشاطران فريق الخبراء الرأي بأن الطلب الذي تقدمت به وزارة النفط لتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لقطع الغيار - ٢١٠ ملايين دولار لعمليات ما قبل الإنتاج و ٩٠ مليون دولار لعمليات ما بعد الإنتاج - هو طلب معقول ولا يمثل سوى الاحتياجات الضرورية والملحة للغاية لصناعة النفط العراقية. وترد قائمة قطع الغيار اللازمة في المرفق الرابع لتقرير فريق الخبراء. وأشار المشرفان على النفط التابعان للأمم المتحدة إلى أن الوضع الراهن لقطاعي التخزين والنقل لما بعد الإنتاج التابعين لصناعة النفط العراقية يؤثر تأثيرا خطيرا على القدرة على إنتاج النفط والمنتجات النفطية لأغراض التصدير بمقتضى أحكام البرنامج. ويقوم فريق الخبراء حاليا باستعراض شامل لقائمة قطع الغيار التي قدمتها الحكومة بغية التحقق بصورة تامة من أسعار جميع المواد المطلوبة وتاريخ تسليمها وأهميتها للغرض المطلوب. ونظرا لضيق الوقت، لم يتمكن الفريق من إتمام استعراضه قبل إنجاز هذه الرسالة، رغم أنه من المتوقع أن يستكمله في القريب العاجل. وما إن يتم الاستعراض، ستتاح نسخ من القائمة مع تعليقات الخبراء عليها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وزار فريق الخبراء مستودعات مناسبة في المنطقتين الشمالية والجنوبية من العراق، وقدم في تقريره الرئيسي تفاصيل عن منهجية رصد وصول قطع الغيار وتخزينها واستخدامها. ويشاطر المشرفان على النفط التابعان للأمم المتحدة رأي فريق الخبراء في هذا الصدد.

ونظرا لما خلص إليه الفريق بأن العراق غير قادر في الظروف الحالية على تصدير نفط أو منتجات نفطية بكميات تكفي لتوفير المبلغ الإجمالي البالغ ٢٥٦ ٥ بليون دولار المشار إليه في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، يوصي بأن يقرر مجلس الأمن بأن يجيز الإذن الممنوح للدول بموجب الفقرة ١ من قراره ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ استيراد نفط ومنتجات نفطية الناشئة في العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغير ذلك من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بكميات تكفي لتوفير مبلغ يصل في غضون فترة الأيام الـ ١٨٠ المقبلة إلى ٤ بلايين دولار، على أن تستخدم المبالغ الزائدة، عند توفرها، وفقا للأولويات الواردة في خطة التوزيع المعتمدة والمعدة عملا بالفقرة ٥ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وحيث أن العائدات الناشئة عن ذلك لا تتوقف على زيادة صادرات النفط فحسب بل وعلى أسعار سوق النفط المصدر أيضا، قد يرغب المجلس أيضا في أن يقرر إعادة النظر من جديد في قيمة المبلغ المأذون به، أثناء استعراضه المؤقت لتقرير الأمين العام الذي سيقدم عملا بالفقرة ١٠ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، بحيث يضع في الاعتبار أيضا ما أحرز من تقدم على صعيد طلبات قطع الغيار ومعدات التصليح ووصولها.

وفيما يتعلق بقطع الغيار، تجدر الإشارة إلى أن المجلس أعرب في الفقرة ١٢ من قرار ١١٥٣ (١٩٩٨) عن استعداده لاتخاذ قرار، بناء على توصيات الأمين العام، بالأذن بتصدير المعدات اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادرات نفطه ومنتجاته النفطية وإعطاء التوجيه اللازم للجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠). وأود أن أوصي بأن يأذن المجلس بتصدير المعدات اللازمة إلى العراق لتمكينه من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية بأسرع ما يمكن. وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فإن التكلفة الإجمالية لقطع الغيار والمعدات اللازمة تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار (٢١٠ ملايين لاحتياجات ما قبل الإنتاج و ٩٠ مليون دولار لاحتياجات ما بعد الإنتاج). ولتغطية تكاليف قطع الغيار والمعدات، قد يرغب المجلس في تطبيق الإجراءات المبينة في الفقرة ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

وبغية التعجيل بعملية الموافقة على قطع الغيار والمعدات، يوصى بأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية إعطاء الإذن للمشرفين على النفط التابعين للأمم المتحدة بالموافقة على عقود قطع الغيار حال استعراض لجنة مجلس الأمن للقائمة ووضعها بصيغتها النهائية، عملا بنفس الإجراءات المطبقة حاليا على عقود النفط، مع تزويد المشرفين على النفط، حسب الاقتضاء، بما يلزم من خبرات ودعم تقني. وسوف تُكفل عملية رصد فعالة لقطع الغيار، بدءا من مرحلة الموافقة عليها وانتهاء بتسليمها في العراق، وتخزينها واستخدامها. وفي حال موافقة المجلس على هذه التوصية، سوف أقدم إلى لجنة مجلس الأمن، بعد الاستعراض الشامل لقائمة قطع الغيار المشار إليها أعلاه، تفاصيل عن عملية رصد قطع غيار داخل العراق.

وبدعوة مني، زار نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ وفد من العراق يرأسه سعادة وزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحاف، ليستعرض مع الأمانة العامة تنفيذ القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) وإعداد خطة التوزيع. والمشاورات جارية حاليا بين الأمم المتحدة والوزارات الفنية في العراق لإعداد مسودة خطة التوزيع. وبعد أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن قيمة المبلغ الذي سيوفر في المرحلة المقبلة لبرنامج المعونة الإنسانية. سوف تقدم حكومة العراق مسودة خطة التوزيع لأنظر فيها وأوافق عليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء فريق الخبراء والمشرفين على النفط التابعين للأمم المتحدة وشركة سايبولت الهولندية المحدودة على ما قدموه من مساهمة قيمة، كما أود أن أشكر حكومة العراق على تعاونها الكامل مع فريق الخبراء.

المرفـق

تقرير فريق الخبراء الذي أنشئ عملا بالفقرة ١٢
من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨)

موجز تنفيذي

١-١ الاختصاصات

١ - الفقرتان ١٢ و ١٣ من قرار مجلس الأمن ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ نصهما كالتالي:

"١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء يحدد، بالتشاور مع حكومة العراق، ما إذا كان العراق قادرا على تصدير النفط أو المنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير كامل المبلغ المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، وأن يعد تقريرا مستقلا عن قدرات الإنتاج والنقل في العراق والرصد اللازم، ويطلب إليه أيضا أن يقدم توصيات مبكرة ومناسبة على ضوء ذلك التقرير، ويعرب عن استعداده لاتخاذ قرار استنادا إلى هذه التوصيات والأغراض الإنسانية لهذا القرار، وبصرف النظر عن الفقرة ٣ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بشأن الإذن بتصدير المعدات اللازمة إلى العراق التي تمكّنه من زيادة تصدير النفط أو المنتجات النفطية وأن يصدر توجيهاته المناسبة إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)؛"

"١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس، إذا تعـذر على العـراق تصدير النفط أو المنتجات النفطية بكميات تكفي لتوفير كامل المبلغ المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، وبعد التشاور مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والسلطات العراقية، يتضمن توصيات بشأن إنفاق المبلغ المتوقع توافره، على نحو يتمشى مع خطة التوزيع المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه؛"

١-٢ مقدمـــة

٢ - بناء على طلب الأمين العام قام فريق الخبراء بزيارة إلى العراق لتحديد القدرة التصديرية الحالية لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية، وأيضا لاستعراض وتقييم الزيادة المحتملة في صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.

٣ - وقد تألف الفريق من ستة خبراء، كل منهم مؤهل تأهيلا محددا في صناعة النفط. ورافق الفريق اثنان من المسؤولين عن النفط في الأمم المتحدة. وزار الفريق العراق في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ لمراقبة حالة الإنتاج ومرافق النقل اللازمة لتصدير النفط والمنتجات النفطية.

٤ - وكان نطاق زيارات المواقع وغرضها على النحو التالي:

- تحديد طاقة إنتاج النفط الخام الحالية؛

- الوقوف على حالة حقول النفط وقدرات الإنتاج ذات الصلة؛

- الوقوف على حالة مرافق تجهيز ومعالجة النفط الخام؛

- الوقوف على حالة محطات التخزين الطرفية والبنية الأساسية للنقل؛

- تحديد مدى ضرورة قطع الغيار والإصلاحات اللازمة وتكلفتها والإطار الزمني للتنفيذ؛

- تفتيش مصافي التكرير المحلية.

وقد تم فحص جميع العناصر، وترد النتائج بالتفصيل في التقرير.

١-٣ المنهجية

٥ - بغية تنفيذ الاختصاصات، تعين على فريق الخبراء أن ينجز في الإطار الزمني المخصص أقصى ما يمكن من تجميع البيانات والتحقق منها. ولقد تحقق ذلك، بعد الاجتماعات المبدئية التي عقدت مع وزارة النفط في بغداد بالزيارات التي قام بها الفريق إلى شركة نفط الشمال، ومقرها في كركوك، وشركة نفط الجنوب، ومقرها في البصرة، بالإضافة إلى عمليات تفتيش عديدة في مواقع في المنطقتين كلتيهما - بما في ذلك التفتيش على مرافق الإنتاج في قطاعات تمثل فئات مختلفة، ومعامل التجهيز، ومناطق صهاريج التخزين، ومحطات الضخ، ومواقع المعايرة ومعامل التكرير. وانقسم فريق الخبراء إلى فريقين زارا مواقع شتى تسهيلا للقيام بتغطية أوسع.

٦ - ونظرا للافتقار إلى معدات القياس في جميع مراحل الإنتاج والنقل (باستثناء منشآت التصدير في جَيحان وميناء البكر) أعِدت التقديرات استنادا إلى ما يلي:

- التفتيش الفعلي المقرون بالمناقشات التي جرت في المواقع مع العاملين ذوي الخبرة؛

- المعلومات التي قُدمت في اجتماعات وفي جلسات إحاطة إعلامية مختلفة مع وزارة النفط، ومع شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب، وفي أثناء الزيارات التي تمت إلى المصافي/المعامل؛

- تحليل البيانات التاريخية؛

- تطبيق الخبرات المتراكمة لدى الفريق في المواقع الإفادة من المناقشات التي تلتها.

وفي جميع المراحل، أحاط الفريق علما بطبيعة حالة المعامل حسبما شاهدها، وحصل على تسجيلات بالصور الفوتوغرافية وشرائط الفيديو.

٤-١ ملاحظات عامة

٧ - يتمثل الانطباع العام الشامل الذي تكون لدى فريق الخبراء في أن صناعة النفط في العراق هي في حالة يُرثى لها. فقد انخفضت أثناء فترة العقدين الماضيين إنتاجية حقول النفط المنتجة انخفاضا خطيرا، بما يتعذر معه إصلاح بعضها. وأصيبت مرافق تجهيز النفط وتكريره، ومصافي التكرير ومحطات التخزين الطرفية في البلد بأضرار بالغة وما برحت في تدهور. وسوف يتسارع هذا التدهور، ولا سيما في حقول النفط ما لم يتخذ إجراء هام لاحتواء المشاكل وحلها.

٨ - ورغم عدم وجود أجهزة للقياس في حقول النفط المنتجة في العراق، فقد انتهى الفريق إلى أن إنتاج حقول النفط ومعالجته هما عقبة رئيسية أمام زيادة الإنتاج. ونظرا لعمر حقول النفط الرئيسية وطبيعة حالتها الخطيرة يساور الخبراء شكوك قوية في إمكانية أن يتواصل في الفترة قيد الاستعراض حجم الإنتاج البالغ ثلاثة ملايين برميل في اليوم، وهو ما تتوقع حكومة العراق تحقيقه. إن من شأن حدوث زيادة حادة في الإنتاج دون أن يرافقها اتفاق على قطع الغيار والمعدات أن يصيب الصخور الحاوية للنفط وشبكات الأنابيب بأضرار بالغة، وأن يتعارض مع مبادئ "حسن رعاية النفط" المقبولة.

٩ - وهناك عقبة رئيسية ثانية تتمثل في أن شبكة النقل والتخزين الوسيط في العراق محفوفان بمخاطر جمة ويحتاجان إلى إصلاحات في نقاط حرجة. وثمة مشاكل رئيسية تتمثل في تدهور حالة خط الأنابيب سعة ٤٠ بوصة، والخسائر الكبيرة في قدرة الضخ وتناقص قدرة التخزين الوسيط في الشمال، ووجود مشاكل مماثلة في الجنوب.

١٠ - وهناك عقبة ثالثة تتمثل في ضرورة التنسيق السليم بين مواعيد التحميل في محطة ميناء البكر البحرية على أن يتعزز ذلك بقوارب قطر وقوارب ربط تتسم بالكفاءة والموثوقية.

١١ - إذا تم الوصول بالبنية الأساسية لخط الأنابيب ومرافق التخزين الوسيط ومرافق التحميل في جيحان وميناء البكر إلى المستوى المطلوب فقد لا يقتضي ضرورة استخدام خطوط الأنابيب الأخرى الموجودة حاليا من أجل زيادة حجم الصادرات.

١-٥ **الطاقة الكاملة الحالية حسبما أفادت به وزارة النفط**

١٢ - وفقا لما صرحت به وزارة النفط، يرد فيما يلي الطاقة الحالية محسوبة بعدد البراميل في اليوم قبل القيام بالإصلاحات والتحسينات:

الإنتاج	٢ ٣٣٠ ٠٠٠	برميل في اليوم
الاستهلاك المحلي	٧٠٠ ٠٠٠	برميل في اليوم
الإنتاج المتوفر للتصدير	١ ٦٣٠ ٠٠٠	برميل في اليوم

١-٦ **بيانات تاريخية عن صادرات النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء**

١٣ - خضعت جميع الصادرات بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء لإشراف شركة سابيولت، ويبين الجدول التالي معدلات الصادرات في اليوم بموجب الآلية الحالية:

معدل الصادرات في المرحلة الأولى	٦٦٤ ٠٠٠	برميل في اليوم
معدل الصادرات في المرحلة الثانية	١ ١٢٤ ٠٠٠	برميل في اليوم
المرحلة الثالثة		
- معدل الصادرات في شباط/فبراير ١٩٩٨	١ ١٢١ ٠٠٠	برميل في اليوم
- معدل الصادرات في آذار/ مارس ١٩٩٨	١ ٢٢٣ ٠٠٠	برميل في اليوم

١-٧ **مقترحات لزيادة الإنتاج**

١٤ - ذكر المسؤولون خلال أول اجتماع بين فريق الخبراء والمسؤولين في وزارة النفط أن "الأهداف" المقترحة والمقدمة فعلا إلى الأمم المتحدة هي:

الإطار الزمني	الإنتاج
الإنتاج الحالي	٢ ٣٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا
ممكن التحقيق خلال فترة شهرين وثلاثة أشهر	٢ ٦٥٠ ٠٠٠ برميل يوميا
ممكن التحقيق خلال ستة أشهر	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا
ممكن التحقيق خلال ١٨ شهرا	٣ ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا

أما النفقات المطلوبة لبلوغ هذه الأهداف فهي:

٣٤٠ مليون دولار لكي يبلغ الإنتاج ٣ ملايين برميل يوميا خلال ستة أشهر

٤٠٠ مليون دولار للاستمرار في إنتاج ٣ ملايين برميل يوميا خلال أكثر من ١٢ شهرا

٣٠٠ مليون دولار لكي يبلغ الإنتاج ٣,٥ مليون برميل يوميا خلال ١٨ شهرا

١٥ - ومع ذلك فإن وزارة النفط تدرك أيضا ارتفاع معدل الانفاق المقترح وأثره على توافر الأموال اللازمة للمساعدة الإنسانية، وقد أعدت تقييما منقحا لقطع الغيار بحيث يبيّن أدنى رقم ممكن لكي يبلغ الإنتاج ٣ ملايين برميل يوميا خلال ستة أشهر. وكان الرقم المنقح هو ٢١٠ من ملايين الدولارات.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الوزارة وثائق عن قطع الغيار، وطلبت انفاق مبلغ جديد قدره ٩٠ مليون دولار من أجل عمليات ما بعد الإنتاج. وتتألف عملية ما بعد الإنتاج من التشغيل ابتداء من المصفاة حتى بلوغ المستهلك. وتتفاوت الاحتياجات اللازمة لقطع الغيار والإصلاحات المطلوبة لمحطات البنزين، ووحدات تعبئة الغاز النفطي المسال وما إلى ذلك. ومع أن هذه الاحتياجات لا تتصل تماما بأهداف فريق الخبراء من حيث زيادة صادرات النفط، فإنها مدرجة في الميزانية، ويعتبر طلبها معقولا.

١٧ - والمقرر زيادة الإنتاج من ٢,٣ مليون برميل يوميا إلى ٣ ملايين برميل يوميا خلال ستة أشهر في منطقتي الشمال أو الجنوب على النحو التالي:

	الإنتاج الحالي	لمدة ثلاثة أشهر	لمدة ستة أشهر
الشمال	٠٠٠ ٠٠٠ ١ برميل يوميا	٠٠٠ ٠٥٥ ١ برميل يوميا	٠٠٠ ١٦٢ ١ برميل يوميا
الجنوب	٠٠٠ ٣٠٠ ١ برميل يوميا	٠٠٠ ٦٠٠ ١ برميل يوميا	٠٠٠ ٨٠٠ ١ برميل يوميا
المجموع	٠٠٠ ٣٠٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ٦٥٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ٩٦٢ ٢ برميل يوميا

١٨ - والتحقق الدقيق من أرقام الإنتاج غير ممكن حاليا، لأن صناعة نفط العراق ليس لها نظام داخلي عامل لرصد التشغيل. فلا يوجد مقياس لإنتاج رأس البئر، كما أن الحركة بين المحطات الطرفية تقديرية أو تقوم على عدادات لا تقبل المعايرة و/أو على صهاريج تخزين، فضلا عن أن العملية بأكملها على حافة الانهيار.

٨-١ تصدير المنتجات النفطية والاستهلاك المحلي

١٩ - أبلغت حكومة العراق فريق الخبراء بأن تصدير المنتجات النفطية لن يكون موضع النظر، لسبب رئيسي هو ضعف نوعية المنتجات ونقص القدرة على التكرير. ومع ذلك فإنها تنظر مبدئيا في تصدير ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٥٠ برميل يوميا من كميات زيت الوقود المكررة في المصفاة (أي المخلفات الجوية) بأسلوب الحقن المباشر في خط أنابيب كركوك - يومورتاليك في العراق قبل بلوغ محطة القياس في زاخو، وبهذا يمتزج بصادرات النفط الخام الآتية من حقل كركوك. وإذا أمكن تسويق هذا المزيج، فقد يرتفع الإنتاج إلى ٠٠٠ ١٠٠ برميل يوميا.

٢٠ - وقد دلت معاينة مصافي التكرير العاملة في العراق أن حالة المصافي عموما سيئة في واقع الأمر. كما لوحظت شدة التلوث والأضرار البيئية، وتبلغ القدرة الحالية للتكرير والاستهلاك حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ برميل يوميا، وهي تتألف من ٠٠٠ ٦٢٠ برميل يوميا من قدرة التكرير المحلي، و ٠٠٠ ٨٠ برميل يوميا يصدر إلى الأردن. وقد خصم الاستهلاك المحلي من الإنتاج العام للتوصل إلى الحجم المحتمل للتصدير وقيمته.

١-٩ تقدير فريق الخبراء للاستهلاك المحلي

٢١ - إن تقدير الكمية المتاحة للتصدير يستدعي تلقائيا تقديرا للاستهلاك المحلي. وفي تقدير فريق الخبراء أن الاستهلاك المحلي يبلغ ٠٠٠ ٦٣٠ برميل يوميا. وأمكن التوصل إلى هذا الحساب بالرجوع إلى تقديرات الطاقة الإنتاجية التي قدمها موظفو مصافي التكرير ومشغلو المصانع الذين جرت مقابلتهم خلال زيارات المواقع. والتقدير ملخص في التذييل المتصل بالتقرير.

١-١٠ رأي فريق الخبراء في قطع الغيار والإصلاحات

٢٢ - نظرا للحالة المتردية لصناعة النفط، ناقش الفريق مع السلطات المعنية بحكومة العراق أولويات العمل الأساسي. وكما تقدم ذكره، تسلم الفريق قائمة بقطع الغيار تقوم على الاحتياجات الدنيا من قطع الغيار التي تقدر قيمتها بمبلغ ٢١٠ مليون دولار. ويوحي تحقيق مبدئي في الأسباب الأساسية التي تؤثر على زيادة الإنتاج ونقله على المدى القصير بأن مواعيد التوريد تتراوح بين شهرين وستة أشهر، وأن الأسعار أعلى حديا مما كان مقدرا. ومن المتوقع في القريب العاجل الانتهاء من مراجعة شاملة تماما للقوائم من حيث أسعارها وأهميتها وموعد توريدها.

٢٣ - وفيما يتعلق برصد قطع الغيار والإصلاحات القادمة زار الفريق مستودعات ملائمة في الأجزاء الشمالية والجنوبية من العراق. والمنهجية الخاصة برصد وصول وتخزين واستخدام قطع الغيار مبينة بمزيد من التفصيل في هذا التقرير.

١-١١ استنتاجات

٢٤ - بغير سرعة وكفاية الاستثمار في قطع الغيار وإصلاح آبار الإنتاج، وكذلك استغلال عدد من الآبار الأصغر، سوف تزداد الفجوة بين المنحنى الموجود والزيادة المقدرة في إنتاج النفط الخام مع كل شهر يتأخر فيه التمويل.

٢٥ - ولدى صناعة النفط بالعراق الخبرة والمعرفة التقنية لزيادة الإنتاج تدريجيا خلال الشهور الثمانية عشرة القادمة.

٢٦ - والزيادة التراكمية في سيناريو "الإنتاج في مقابل الوقت" الذي اقترحته وزارة النفط معقولة. وهي تمثل النجاح في رفع العدد الكبير من متغيرات هندسة النفط الموجودة في المعادلة النفطية إلى مستواها

الأمثل. بيد أن التصور العراقي المقترح يعتبر متشائما من حيث الأحجام الإجمالية التي جرى التنبؤ بها، وكذلك من حيث عدم الواقعية في التوقيت (انظر الجدول أدناه).

تقدير	الإنتاج الحالي	بعد ثلاثة أشهر	بعد ستة أشهر
وزارة النفط	٠٠٠ ٣٠٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ٦٥٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ٩٦٢ ٢ برميل يوميا
فريق الخبراء	٠٠٠ ١٦٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ١٣٠ ٢ برميل يوميا	٠٠٠ ٣٦٠ ٢ برميل يوميا

٢٧ - وقد سلف القول بأن الإنتاج الحالي في تقدير فريق الخبراء يبلغ ٠٠٠ ١٦٠ ٢ برميل يوميا. وهذا يؤدي إلى قدرة على تصدير ٠٠٠ ٥٣٠ ١ برميل يوميا، مع مراعاة تقدير الفريق بأن المستخدم للاستهلاك المحلي يبلغ ٠٠٠ ٦٣٠ برميل يوميا.

٢٨ - وكما تقدم ذكره، يصدّر العراق حاليا قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ ١ برميل يوميا. حيث أن القدرة الحالية تبلغ ٠٠٠ ٥٣٠ ١ برميل يوميا، وأي زيادة مباشرة قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ برميل يوميا تمثل زيادة واقعية، كما أن أي زيادة تدريجية ستكون واضحة بعد فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر فور وصول قطع الغيار وبدء الإصلاحات.

٢٩ - وتقوم تنبؤات في سيناريو "الإنتاج في مقابل الوقت" على أساس أن استخدام قطع الغيار سيكلف ٢١٠ ملايين دولار.

٣٠ - غير أنه لضمان الزيادة التدريجية في إنتاج النفط الخام وزيادة استدامته وتحسين صناعة النفط عموما في العراق، مع المراعاة الواجبة لقضايا البيئة والتلوث، يقدر فريق الخبراء أن مجموع النفقات المطلوبة سوف تبلغ نحو ١,٢ بليون دولار إذا أريد رفع مستويات الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا.

٣١ - وبناء على ما تقدم، يصعب التنبؤ بدقة بعوائد أرقام الصادرات كما هي مبينة في الجدول، لأنها ستتأثر بشدة بسوق النفط العالمية. على أنه يبدو من المستبعد كثيرا أن تبلغ العوائد ٥,٢٥٦ بليون دولار خلال فترة ١٨٠ يوما، لأن هذا يقتضي أن يكون متوسط سعر النفط خلال تلك الفترة ١٦,٩٠ دولار للبرميل من صادرات النفط العراقي.

٣٢ - وعلى أساس تقدير فريق الخبراء لمجموع الإنتاج بعد خصم الاستهلاك المحلي، (بعد وصول قطع الغيار) من المتصور أن تبلغ المبيعات خلال فترة ١٨٠ يوما على أساس سعر ١٢,٥ دولار و ١٤,٥ دولار لكل برميل من النفط العراقي المصدر، كما يلي:

	بسعر ١٢,٥ دولار للبرميل	بسعر ١٤,٥ دولار للبرميل
المبيعات بعد ستة أشهر	٣,٩ بليون دولار	٤,٥ بليون دولار
المبيعات بعد تسعة أشهر	٥,٠ بلايين دولار	٥,٨ بليون دولار

٣٣ - وفي تقدير فريق الخبراء، أنه بعد مراعاة المتغيرات التقنية العديدة الداخلة في ذلك، وبناء على توافر قطع الغيار والإصلاحات الضرورية المشار إليها التي تقدر قيمتها بمبلغ ٢١٠ مليون دولار. فإن أهداف حكومة العراق من حيث الحجم متفائلة، ومن ثم فأبعاد الهيكل الزمني لبلوغ الأرقام المتنبأ بها، ومن ثم أهداف الصادرات، ستكون خاطئة. ومع ذلك فإن هذه التغيرات في الإنتاج وفي الفترة الزمنية، أقل أثرا بكثير على قيمة الصادرات بالدولار من أوجه التفاوت في الأسعار الحالية للنفط الخام.

- - - - -